الخصائص الجغرافية واثرها في الصراع على الموارد المعدنية في الجرف القاري

الاستاذ الدكتور

مجيد حميد شهاب البدري

الباحثة

لمى كريم ناجي

جامعة الكوفة - كلية الآداب/

ملخص البحث بـــربيـ .

تهدف الدراسة الى توضيح العوامل الجغرافية الطبيعية المتمثلة بالموقع الجغرافي والحدود البحرية مع دول الجوار واثر التضاريس البحرية ووجود الجزر والسواحل واثرها في الصراع على الجرف القاري واستثمار موارده بين الدول المتشاطئة أذ أقر القانون الدولي ان تلك العوامل تحقق الحيادية في عملية رسم الحدود البحرية بين الدول وتحديد المساحات البحرية التي تقع ضمن سيادة كل دولة والتي تمارس فيها حقوقها من الاستغلال والاستثمار الاقتصادي .

المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية الطبيعية دورا مهما في تحديد المناطق الساحلية الخاضعة لسيادة الدولة والتي لا تسمح للدول الاخرى باستخدامها لما في ذلك من خطر على أمنها واستقلالها أو استراتيجيتها العسكرية لذا فأن العامل الجغرافي هو الاساس في ظهور مناطق خاضعة لسيادة الدول الساحلية وأخرى مفتوحة للاستعمالات السلمية لجميع الدول ولا يجوز إخضاعها لسيادة أي دولة كما تؤثر في تحديد حدودها البحرية ومسألة الماه الاقليمية امام ساحلها.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي

- هل هناك صراعاً على الجرف القاري لاستغلال موارده المعدنية ومحاولة السيطرة عليها من قبل الدول الاقليمية والدولية وما يشكله ذلك من اثر في ايجاد صراعات بين الدول المتجاورة ؟

فرضية البحث:

يكمن الصراع بين الدول على تحديد المساحة البحرية للجرف القاري واستغلال الثروات الموجودة فيه واهميتها في بناء قوة الدولة لذلك جاءت مطالب الدول المطلة على المياه الاقليمية امام السواحل لتوسيع مساحاتها البحرية بما يلائم حجم الموارد الطبيعية الموجودة في تلك المياه.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى توضيح الأهمية الاقتصادية للموارد المعدنية في الجرف القاري واثرها في اظهار الصراع على الجرف القاري والموارد الموجودة فيه لأهميتها في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والسياسية الوطنية وصراع القوى الكبرى في توسيع سيطرتها البحرية في البحار التي تشكل اهمية استراتيجية ومناطق جغرافية لمرور تجارتها العالمية مع وجود موارد الطاقة في المياه الاقليمية للدول المتحالفة معها.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في حداثه موضوعها والمعالجة الجديدة لموضوع مهم يُعرف بأهمية دراسة الموارد المعدنية في الجرف القاري وعلاقته بالسيادة على المياه في المنطقة الاقتصادية و المساحات البحرية الكبيرة واثاره الاقتصادية والسياسية والذي انتج من صراعات متعددة في تلك المناطق خاصة.

حدود منطقة الدراسة:

يتخذ موضوع الدراسة من منطقة بحر الصين الجنوبي نموذجاً في تحديد الجرف القاري ومساحته البحرية واحتمالية وجود الموارد المعدنية فيه واهميتها في الصراع بين الدول تقع الصين في نصف الكرة الشمالي، وكل أراضيها التي تحتوي على المياه الإقليمية والجزر في شمال خط الاستواء ، يقع بحر الصين الجنوبي بالقرب من مقاطعات قوانغدونغ وقوانغشى وفوجيان وتايوان من الشمال وينفصل عن بحر الصين الشرقي بالطرف الجنوبي من مضيق تايوان ويفصله عن المحيط الهادئ جزر الفلبين في الشرق وعن المحيط الهندي أرخبيل سوندا الكبرى في الجنوب ويحد شبة جزيرتي الهند الصينية والملايو في الغرب ، اما حدودها الزمانية فقد بدأ الصراع في تلك المنطقة بعد انتهاء

الحرب الباردة عام١٩٩٠ وظهور الصين كقوة اقتصاديه في اسيا وأهمية بحر الصين الجنوبي كجزء من المحيط الهادئ الذي تشرف عليه قوى اقليمية كبرى قوى دولية .

اولا: الخصائص الطبيعية واثرها في الصراع على الموارد

تعد الخصائص الطبيعة العامل الحاسم في دعم واثبات مطالبات الدول الساحلية بالمساحات البحرية الواقعة ضمن البحار التي تطل عليها، سنتناول في هذا البحث بعض الخصائص المؤثرة في الصراع على المساحات البحرية المتمثلة بالمياه الاقليمية والجرف القاري كما يلي:

١- الموقع البحري

يعد الموقع من اهم العوامل ذات التأثير المباشر على الدولة في تحديد قوتها الاقتصادية والعسكرية وكذلك سياستها الداخلية والخارجية مما يترتب عليه اتخاذ الكثير من القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ان لكل دولة موقعها الثابت على الكرة الارضية اذ يميزها عن مواقع الدول الاخرى وأن الآثار الناتجة عن الموقع الجغرافي تختلف من دولة لأخرى بصورة عامة، فأهمية الموقع السياسية تعتمد على عامل الوقت الذي يجسده التطور التكنولوجي اذ تغيرت اهمية البحار لتابعة للمحيط الهادي وتغير نوع الصراع فيه من صراعاً عسكرياً الى صراعاً اقتصادياً. وبما ان بحر الصين الجنوبي جزءاً من هذا المحيط المهم في حسم الصراع على القلب الأوراسي مستقبلاً لذا فهو يكتسب اهميته الان ضمن المحيطات التي تحسم من سيحكم العالم مستقبلاً مدة طويلة. وكذلك ما نلاحظه في بحار القطب الشمالي أذ بقيت بعيدة عن مركز التنافس الدولي مدة طويلة أما اليوم فقد اكتسبت هذه البحار وما يحيط بها اهمية جيوبولوتيكية محورية في نظر الكثير من السياسيين والعسكريين.

لموقع الدولة من البحار والمحيطات اثر مهم في تحديد مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية وتحديد نوع وقوة الدفاع الذي تعتمد عليه الدول البحرية ذات الاطلالات الساحلية الكبيرة تركز الاهتمام على بناء الاسطول الحربي.

اعطى ماهان أهمية خاصة في عملية تقوية القوة البحرية لنشاط الحكومة الذي أعتبر مهمتها الرئيسة هي النضال من اجل فرض التفوق العسكري البحري والتجاري للدولة

المسيطرة على دول العالم الأخرى إذ روج في العديد من مقالاته لبرنامج سياسي استراتيجي يتضمن الاشارة الى التوسع الاقتصادي العالمي للتجارة عبر البحار وتصدير رأس المال والاستيلاء على الاسواق الخارجية، التوسع السياسي الخارجي للاستيلاء على المناطق التي لم تقسم بعد والصراع العسكري من اجل تقسيم العالم في صالح الولايات المتحدة في حوض المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وإجراءات استراتيجية عسكرية لتعزيز المستعمرات المستولى عليها ومناطق النفوذ من اجل الزعامة العالمية للولايات المتحدة وتوسعها خارج القسم الغربي من الكرة الارضية باتجاه اسيا وعلى الخصوص الصين إذ اعترف ماهان بإمكانية وقوة الصين الاقتصادية والعسكرية وظهورها كدولة منافسة للولايات المتحدة فقد أعد ماهان الاستراتيجية الجيوسياسية للاستيلاء على الصين من خلال تقسيمها كخطوة اولى ضرورية لممارسة السيطرة على المحيط الهادئ إذ يتصور ماهان صراعاً مستقبلياً على السلطة في آسيا إذ وصفها بالمنطقة القابلة للجدال والنقاش[1].

إن لموقع بحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية كبيرة إذ صار يمثل المسرح الرئيس للتنافس بين الولايات المتحدة والصين وربما يكون هو مسرح الصراع المقبل بينهما لاسيما بعدما اعادت الصين هيكلة قواتها العسكرية وبناء قوة بحرية متفوقة قادرة ليس فقط على حماية مياهها الاقليمية الملاصقة والمنطقة الاقتصادية والجرف القاري بل أيضاً على صيانة مصالحها الحيوية المنتشرة في جميع انحاء العالم ولأحكام الحد من انطلاق الصين الى الخارج تحالفت الولايات المتحدة مع معظم الدول المطلة على البحر وغذت الخلافات والتوترات في وجه الصين لتجعل هذه الدول بحاجة اليها فتخيفها من تفوق الصين وتداعيات الازمة مع كوريا الشمالية إذ تحالفت مع الدول التي تتحكم بمفتاح بحر الصين الجنوبية أي مضيق (ملقا)

الواقع بين جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة بإندونيسيا وأجرت معها تدريبات مشتركة تتعلق بالسيطرة على المضيق الذي يعتبر المنفذ الوحيد للصين الى المحيط الهندي ومن ثم الى بحار محيطات العالم كما شجعت حلفاءها فيتنام والفلبين على احتلال اكبر عدد من الجزر المتناثرة في ارجائه حتى تلك التي لا تزيد مساحتها عن بضعة كيلومترات (٣)،لاحظ الخريطة (١)التي توضح منطقة الدراسة المتمثلة ببحر الصين الجنوبي.

الخريطة (١)

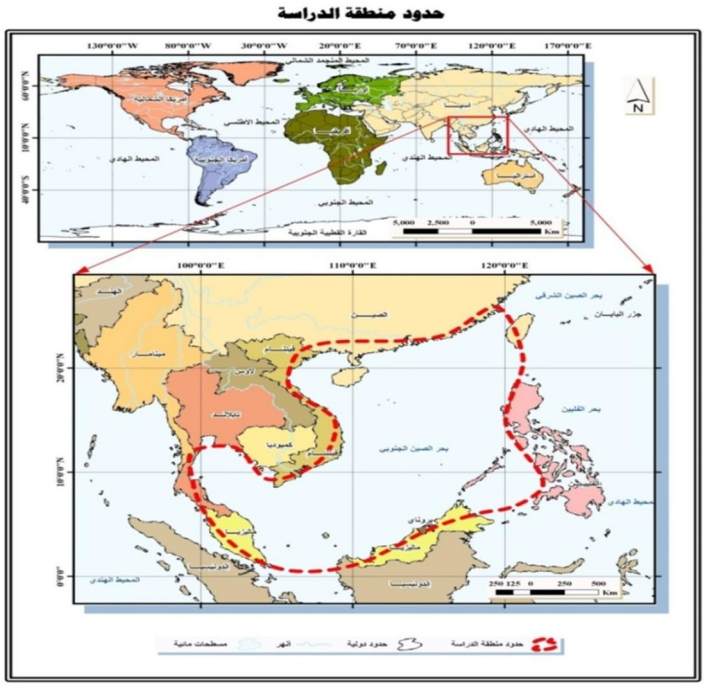

المصدر: spratly Islands "globalsecurty org,http://www.globalsecurty.org

٢- الحدود السياسية في البحار:

تعد الحدود ظاهرة سياسية يتفق عليها بين دولتين أو اكثر من أجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة كل دولة بشكل يميزها عن الدول المجاورة لها، إن الدول المطلة على البحار تحاول جاهدة على جعل تلك المساحات من المياه ملكاً لها لأسباب أمنية واقتصادية لتطبق عليها سيطرتها وسيادتها إذ تعمل الدول البحرية بشكل مكثف في تجارتها وعلاقتها الدولية لدعم اقتصاداتها و إيجاد صيغة يتفق عليها البعد الافقي للمياه المجاورة لأجل أخذ حريتها بالملاحة والانتفاع العسكري[٢]، كما تشكل البحار والمحيطات أهم الفواصل الطبيعية بين الدول والمناطق الاقليمية اذ تعد الحدود الساحلية للدولة محل اهتمام بالغ منذ التاريخ القديم وبرز الحديث عن الحدود السياسية داخل مياه البحر واعتبرت المياه الواقعة بين هذه الحدود والساحل مياها اقليمية تمارس فيها الدولة سيادتها كما في اليابس وزادت أهمية هذه المياه مع توفر الثروات الطبيعية فيها وعلى

ذلك ارتبطت فكرة المياه الاقليمية بالأمن الدفاعي [٣])،أذ بدأت الصين تطالب بالسيادة الكاملة على معظم بحر الصين الجنوبي وتطالب الدول المطلة أيضاً بالسيادة على مناطق في البحر تدعى الصين وتايوان بأن الواجهة البحرية بأكملها تتبع لهما بينما تتنازع الصين وتايوان وإندونيسيا حول مياه شمال شرق جزر (ناتونا) وتختلف مع فيتنام وتايوان حول المياه الواقعة غرب جزر (سبراتلي) وملكية جزر (بارسيل)[٤]، يستمر النزاع بين الصين والدول المجاورة لها بسبب مشكله تحديد الحدود السياسية بشكل عادل وعدم المساس بسيادة أي دولة إلا إن موقف الصين يزيد الامور تعقيداً خاصة بعد اصرارها على الاستيلاء بما يقارب (٨٠٪) من البحر باعتبارها تمتلك ساحلا بطول (١٨ كم) أو أكثر ويبدو بشكل هلال يبرز الى المحيط[٥]، يوضح الجدول (١) بعض الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي المعينة بالصراع ومساحة أراضيها وحدودها الساحلية.

جدول (١)

بعض الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي

الدولة	مساحة الارض (كم٢)	حدود الساحل (كم)	نسبة الساحل / المساحة (م/كم٢)
الصين	٩.٣٢٦.٤١٠	١٤.٥٠٠	١.٥٥٥
اندونيسيا	١.٨٢٦.٤٤٠	٥٤.٧١٦	٢٩.٩٥٨
الفلبين	٢٩٨.١٧٠	٣٦.٢٨٩	١٢١.٧٠٦
فيتنام	٣٢٥.٣٦٠	٣.٤٤٤	١٠.٥٨٥
ماليزيا	٣٢٨.٥٥٠	٤.٦٧٥	١٤.٢٢٩
تايوان	٣٢٥.٢٦٠	١.٥٦٦	٤٨.٥٤٣
بروناي	٥.٢٧٠	١٦١	٣٠.٥٥٠

المصدر: كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية عام ٢٠٠٥ https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook

تمتد المياه الاقليمية لبروناي ١٢ ميلاً بحرياً وتطالب بتمديد المنطقة الاقتصادية حتى ٢٠٠ ميل بحري الى حتى المدى المتوسط[٦].

لاحظ الخريطة رقم (٢) التي توضح عدم التزام الصين بحدودها في المنطقة الاقتصادية التي تم تحديدها حسب ميثاق الامم المتحدة للبحار بل تتعداه، إذ يعني انها

تتجاوز الاتفاقيات وذلك بالهيمنة والقوة وعدم الالتزام بالقانون الدولي إذ أن حدودها البحرية لا تتفق مع المنطقة الاقتصادية المحددة حسب قانون البحار لعام ١٩٨٢ إذ استخدمت النفوذ لتصبح الحدود المفروضة المرسومة اكبر من المنطقة الاقتصادية وما يترتب عليه من استخدام التكنولوجيا لاحتمالية وجود الموارد في المنطقة الاوسع اضافة لقيمتها الاقتصادية والسياسية مستقبلاً وهي بذلك تتمدد جغرافياً وتضيق المساحة البحرية للدول الأخرى وهو أسلوب سيطرة جديد لحماية المصالح الاقتصادية ويتوضح ذلك من خلال (مبدأ أوباما) وضح فيه مدى تميز الصين في البحر الجنوبي مؤكداً على اهمية الصراع والتنافس في البحر ليس مصدراً مائيا امناً للثروات الاقتصادية وخاصة المعدنية في المحيطات ومنها النفط والغاز فقط ايضاً هو محاولة للربط بين السيطرة والأهمية البحرية بالتدخل لحماية الدول الحليفة من الدول الاقليمية الكبرى.

الخريطة(٢)

المنطقة الإقتصادية في بحر الصين الجنوبي

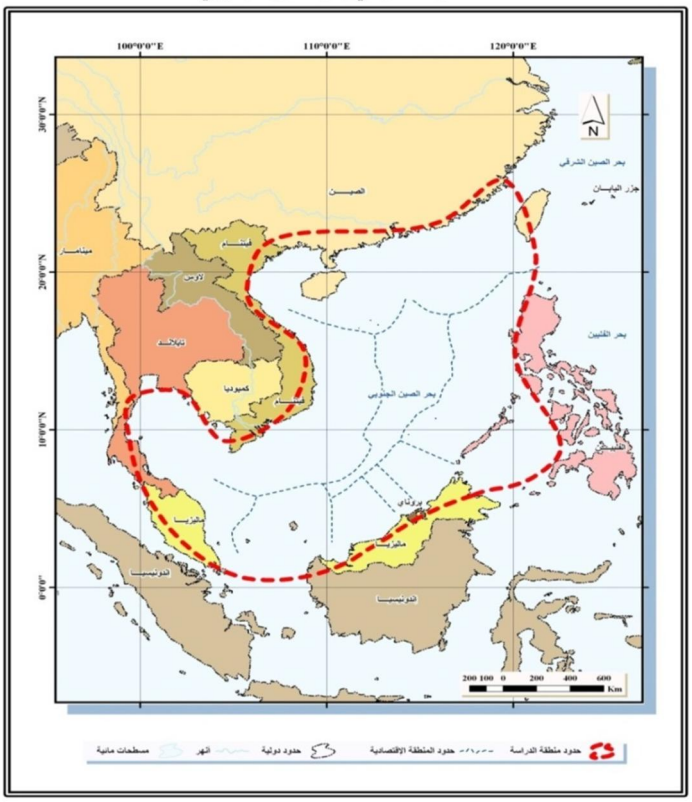

المصدر:

spratlyIslands"globalsecurty.org,http://www.globalsecurty.org/military/world/war/Accessed november2006.

إن لوجود المعادن في البحر وتوسع الجرف القاري أهداف اقتصادية كبيرة للدول ترتبط بأهميتها السياسة والعسكرية ويرتبط الصراع على المياه الاقليمية وتوسعها وامتداد الجرف القاري لمسافة أكبر تصل الى المياه الدولية واحتمالية الصراع في المحيطات بين الدول الاقليمية والكبرى أكبر في المحيطات منه في الخلجان والبحار لاحتمال الحصول على ثروات أكبر.

٣-تضاريس قاع البحر (الجزر والسواحل)

تثير الجزر والمرتفعات مشاكل عديدة وقد بينت اتفاقية جنيف سنة ١٩٥٨ حول البحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة أن الجزر هي امتداد طبيعي للأرض محاط بالمياه ويظل غير مغمور بها عند المد العالي.

وعرف علماء الجغرافيا بأنها مناطق من اليابسة محاطة بالمياه من الجهات جميعها، وهي مساحات ارضية مرتفعة عن المناطق البحرية المجاورة وتبلغ مساحة الجزر بضعة امتار مربعة وتزيد عن ذلك فنجدها دولا مثل جزيرتي قبرص والبحرين[٧]

وقد عرف القانون الدولي للبحار الجزيرة بأنها رقعة من الارض مكونة طبيعيا ومحاطة بالماء وتعلو عليه في حال المد [٨].

أما المرتفعات فقد أشارت اليها الاتفاقية ذاتها بقولها ((إن النتوءات الطبيعية البارزة هي المرتفعات الطبيعية الارضية المحاطة بالبحر والتي تكون ظاهرة عند الجزر ومغمورة بالمياه عند المدّ ففي الحالات التي تكون فيها النتوءات الأرضية البارزة موجودة كلياً أو جزئياً على مسافة لا تتجاوز امتداد البحر الإقليمي عن الارض أو عند الجزيرة فأن خط المياه المنحسر عن تلك النتوءات يمكن أتخاذه كخط أساس لقياس البحر الاقليمي، أما عند وجود النتوءات الأرضية البارزة على مسافة من الارض أو عن الجزيرة بأكثر من امتداد البحر الاقليمي، فلا يحتسب لها بحراً اقليمياً)) [٩].

يؤثر قرب الجزيرة وبعدها عن الساحل على احتساب خط الاساس للدولة الساحلية فأن وجودها بعيداً عن الساحل خارج البحر الاقليمي يؤثر على رسم خط اذ يكون

بشكل ينحرف سببه الجزيرة عن الخط الفاصل الوسط المرسوم تطبيقاً لمبدأ الابعاد المتساوية.

بعد الاعتراف بالقيمة القانونية لخطوط الاساس المستقيمة في اتفاقية جنيف ١٩٥٨ حول البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة تم الاتفاق على احتساب الجزر القريبة الى الساحل المسكونة والكبيرة نسبيا والتي لها اهمية اقتصادية فقط هي التي تقع ضمن المياه الاقليمية اعتباراً من الساحل.

أما الجزر البعيدة وتأثيرها على الجرف القاري ظهر بعد التطور الواسع على نشاطات البحث عن الموارد ومنها النفط إذ كانت الطبيعة الجغرافية للكثير من الجزر غير ملائمة وتعذر السكنى فيها أذ إن عدداً منها لم تحدد عائديتها وسيادة الدول عليها وبسبب التطور التكنلوجي وبروز الاهمية الاقتصادية للجرف القاري أصبحت مسألة السيادة على الجزر مهمة[١٠]، وأصبح حل النزاعات حولها المحور الاساس لتحديد الجرف القاري بين الدول التي تدعي السيادة عليها لما لها من مستقبل مهم يؤثر على اقتصاد الدولة المالكة وذلك لاحتياطاتها الكبيرة من الموارد المعدنية المهمة وخصوصاً موارد الطاقة كالنفط والغاز فإذا تم حل هذه المشكلة ظهرت مشكلة اخرى هي رسم خطوط الحدود.

إذ ان موقع بعض تلك الجزر يتداخل مع حدود أكثر من دولة متجاورة وهذا ما نلاحظه في جزر (سبراتلي) هي مجموعة من اكثر من ٧٥٠ جزيرة مرجانية في بحر الصين الجنوبي تشكل اكثر من اربع كيلو مترات. مربعه من اليابس متناثرة على اكثر من (٤٢٥٠٠٠) كم من بحر الصين الجنوبي، لها أهمية اقتصادية ضئيلة في حد ذاتها إلا إن لها أهمية في ترسيم الحدود الدولية ولا يوجد سكان أصليون في أي منها إلا أنها تضم احتياطيات هامة من النفط والغاز الطبيعي تم اكتشافها بعد التطور التكنلوجي إذ اعلنت بروناي منطقة اقتصادية خالصة في الجزء الجنوبي الشرقي من جزر سبراتلي تضم منطقة واحدة من الجزر الصغيرة يبرز فوق مستوى سطح المد وهناك ما يقارب (٤٥) جزيرة تحتلها أعداد قليلة نسبياً من القوات العسكرية التابعة لكل من فيتنام وتايوان والفلبين والصين[١١]، أما المجموعة الأخرى المتنازع عليها هي جزر (باراسيل) إذ تطالب فيتنام وتايوان بالسيادة على تلك الجزر في عام ١٩٤٧ أدارت تايوان وفيتنام الجنوبية جزءاً منها أدى الى نزاع سريع حدث في عام ١٩٤٧ أدى الى مقتل ١٨ جندياً ومنذ ذلك الوقت استطاعت الصين فرض سيطرتها على الجزيرة وما زالت هذه السيطرة محلاً نزاع مع

فيتنام. إذ تتكون من اكثر من ٣٠ جزيرة تشغل حوالي ١٥,٠٠٠ كم من سطح المحيط الواقعة ضمن بحر الصين الجنوبي والتي تحتوي على الموارد الحية والموارد المعدنية مثل النفط والغاز الطبيعي [١٢].

لاحظ الخريطة رقم (٣) التي توضح مواقع الجزر المتنازع عليها من بحر الصين الجنوبي على الرغم من تصاعد حدة النزاع وتحذير الرئيس الفلبيني لوزير الدفاع الصيني عن سباق تسلح محتمل في المنطقة إذا ما ساد التوتر حول النزاعات في بحر الصين الجنوبي.

ناقشت الصين والفلبين امكانية التنقيب المشترك في جزر سبراتلي عن النفط في ٣١ اغسطس ٢٠٠٣ تعهدت الصين بزيادة الاستثمار في الفلبين بشكل يتناسب مع الاستثمار الفلبيني في الصين وفي سبتمبر ٢٠٠٣ وقع ممثلو الفلبين والصين وغيرها من الدول المطالبة بجزر سبراتلي إعلان السلام وتعزيز تنمية الموارد في الجزر المتنازع عليها وفي مارس ٢٠٠٥ وقعت شركة النفط الوطنية في الصين والفلبين وفيتنام اتفاقا مشتركآ لأجراء التجارب الزلزالية البحرية في جزر سبراتلي لأغراض اقتصادية[١٣].

قامت الصين بأنشاء محطة للتزود بالوقود على جزيرة بارسيل المتنازع عليها وقالت الشركة القائمة بالأعمال (شركة سيتوبك الصينية) إن محطة الوقود وصهريج التخزين الملحق بها ستفي باحتياجات الوقود في المنطقة التي تسيطر عليها الصين والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي خلال السنوات الخمس القادمة[١٤].

الخريطة(٣)

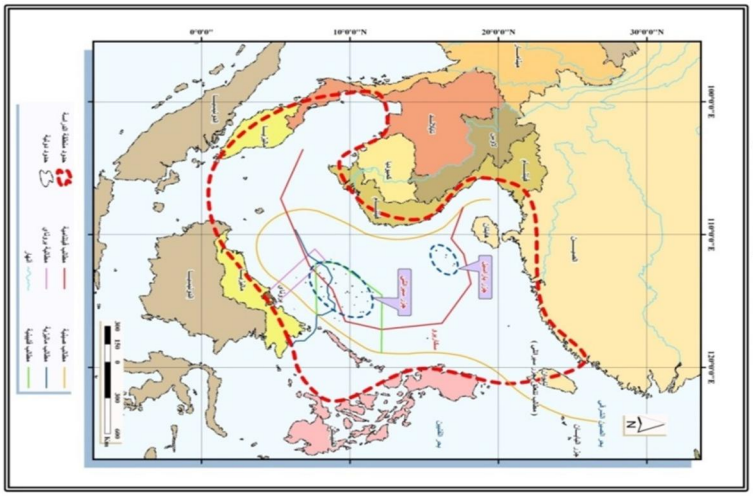

المصدر:

spratlyIslands"globalsecurty.org,http://www.globalsecurty.org/

السواحل:

لا تقل أهمية السواحل عن الجزر في تحديد الحدود السياسية سواء كانت مستقيمة أو متعرجة فأن تعيين الحدود لتلك المناطق أمراً معقداً بعضها يشكل خلجاناً ومصبات نهرية وهنالك جزراً ساحلية تزيد الامور تعقيداً كما تنشأ مشكلة اخرى ترتبط بظاهرة المد والجزر اذ تبدو بعض الشواطئ جافة في وقت ما ثم ما تلبث أن تغطيها المياه في وقت اخر(١٥).

أن الخصائص الطبيعية للسواحل المتمثلة في (جيمورفولوجيتها واطوالها ومدى التحدب والتقعر فيها) من اهم العوامل الاساسية في تحديد المساحات البحرية للدول الساحلية ورسم حدوها مع الدول المتشاطئة بدءاً من وضع نقاط الاساس لرسم خط التحديد البحري وقد اعتمد التكوين الطبيعي للساحل بوصفه مبدأ رئيساً في قواعد القانون الدولي في تحديد المساحات البحرية ورسم الحدود بين الدول المتشاطئة ،تعد الاتفاقيات التي أبرمت عام ١٩٧١ بين المانيا الاتحادية والدنمارك والمانيا الاتحادية وهولندا أكثر الاتفاقيات الدولية التي وضعت في الحسبان التكوين الطبيعي للسواحل في عملية تحديد المساحات البحرية بين الدول المتشاطئة (١٦).

وتختلف السواحل بحسب تنوع اشكالها والعوامل التي اثرت في مظاهرها الطوبغرافية واتساعها فهي لا تتجاوز بضع عشرات الامتار في بعض المناطق البحرية في حين تمتد الى بضع كيلومترات في مناطق اخرى ،يقسم الشريط الساحلي الى ثلاث اقسام رئيسة تتمثل في الحواف القارية والشاطئ المغمور فصليا من فترة لأخرى والجزء الذي لا تصله مياه الامواج ولا حركات المد والجزر ويعد هذا القسم في الغالب جزءاً من السهل الساحلي أو منطقة الساحل بصورة عامة فالسواحل هي اكثر المناطق البحرية تغيراً وانعداماً للاستقرار(١٧) .

تعكس مورفولوجية السواحل (الانحدار –الارتفاع- الامتداد- الاتساع) مختلف العمليات الجيولوجية والجيموفولوجية التي أدت الى تكوينها ويشمل ذلك فعل الحركات التكتونية (الصدوع والالتواءات) وانواع الصخور والمتغيرات المناخية وخائص مياه البحار والمحيطات أذ تمثل السواحل نظاماً جيمورفولوجياً مفتوحاً تستجيب عناصره

مباشرة لأية تغيرات بيئية ، وتتضمن المناطق الساحلية جملة من اشكال الارض المميزة و المتنوعة التي تتطلب تفسيراً جيمورفولوجياً لنشأتها وتطورها [١٨].

تختلف السواحل الصينية في نوعيتها بحسب تركيبها وجيمورفولوجيتها إذ إن سواحلها الجنوبية معظمها حجرية والسواحل الشمالية معظمها منبسطة وطينية رملية لا تتجمد السواحل الحجرية وتشكل موانئ طبيعية إذ يمكن فتحها امام الملاحة المائية طول السنة الامر الذي يقدم ظروفاً جغرافية جيدة لتطوير النقل البحري والسواحل المنبسطة الرملية صالحة لتطوير السياحة والسواحل الطينية صالحة لصناعة الملح البحري إذ توفر المواد الخام لتطوير الصناعة الكيمياوية[١٩].

كما يعد طول الساحل من العوامل المهمة التي تحدد مدى اتساع المساحات البحرية للدولة الساحلية فضلا عن اعتماد طول الساحل عاملا جغرافيا مهما رئيسا تتم من خلاله رسم الحدود البحرية بين الدول المتشاطئة ويعد الامتداد الطويل للساحل البحري للدولة من المميزات التي تقترن بانتفاع الدولة من موقعها الجغرافي أذ تتمكن الدولة التي تملك ساحل طويل على البحر المفتوح مد جرفها القاري الى اكثر من ٢٠٠ ميل بحري [٢٠]. وهذا ما تحاول الصين القيام به للتوسع في البحر الجنوبي وفرض سيادتها على مساحات بحرية واسعه الا ان ما يعيق ذلك هو وجود الدول الساحلية المجاورة والمقابلة لها وتداخل حدود تلك الدول مع بعضها .

ثانياً: الموارد المعدنية في الجرف القاري

نظراً لتوافق أهمية الموارد المعدنية مع أهمية الجرف القاري طبقاً لخصاصها الجغرافية فأننا نجد التنافس قائماً بين الدول من أجل السيطرة عليها والانفراد بها كثيراً سببا رئيساً في الازمات والحروب بين الدول مع التقدم المستمر من الناحية الحضارية والاقتصادية والتكنلوجية ولا يزال التنافس قائماً ولكنه أخذ اشكالاً مختلفة ويكمن السبب في التوزيع غير المنتظم فهناك مناطق تحوي انواع محددة من الموارد ونجد مناطق تكتفي ذاتيا أو تفتقر الى بعض الموارد المعدنية.

يترتب على وجود المواد المعدنية في الجرف القاري آثاراً على المستوى الداخلي والدولي فالدول الغنية تشهد تقدماً واضحاً في الاقتصاد والصناعة والتطور العسكري، اما على المستوى الدولي فأنها تصبح محطاً لأطماع الدول الكبرى كما إن هناك صراعاً بين الدول الكبرى من أجل السيطرة على الدول النامية ومواردها بالرغم من انه بعد

الحرب العالمية الثانية نالت الكثير من الدول استقلالها لكنها بقيت مرتبطة بالدول الاخرى من الناحية الاقتصادية وهذا ما يسمى بالاستعمار الاقتصادي.

تعد الموارد المعدنية محدودة الكمية بشكل عام لذلك فهي نافده مع الزمن وإن هذه الصفة تضعها في حالة عدم استقرار عندما ترتبط بمقومات القوة للدولة، تحتوي البحار على كميات لا يستهان بها من موارد ومن أهمها هي الموارد غير المتجددة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي إذ يعتبر النفط من الموارد الاستراتيجية التي لا غنى عنها للدولة[٢١].

أن تلبية الطلب الداخلي المتنامي يتطلب من الصين تأمين منافذ واسعة للوصول الى مصادر الطاقة ففي عام ٢٠٠٠ كانت احتياجات الطاقة الصينية تشكل ١٠(٪) من الطلب العالمي و(٢٠٪) في العام ٢٠١٠ أذ اصبح نمو الصين يتركز على نشاطات تستهلك الكثير من الطاقة سواء تعلق الامر بالصناعة أو البنى التحتية اذ انشأت الصين خلال خمس سنوات حوالي مائتي الف كم من الطرق وعشرين الف كم من الطرق السريعة إضافة الى مرافئ جديدة وعشرات المطارات المهمة بهدف تطوير بنى النقل التحتية هذه الى دعم النمو الاقتصادي الذي يعزز بدوره الاستهلاك الداخلي ،على الصين بعدما اصبحت المستهلك الثاني للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة ان تواجه تحدياً مزدوجاً ووضع حد لحالة الفقر وتأمين تزويدها بالنفط والغاز ولكن استهلاك الطاقة يزداد بنسبة(١٥٪) في السنة ويصعب على الانتاج ان يستجيب لهذه الزيادة لذلك اخذت بالتوجه نحو موارد الطاقة في مناطق اخرى وهي المناطق البحرية.

يتركز اكبر قدر من الاهتمام على موارد بحر الصين الجنوبي المتمثلة بالنفط والغاز بشكل عام وعلى النفط بشكل خاص إذ تم العثور على مكامن النفط بالقرب من حدود الدول المتجاورة المطلة على بحر الصين الجنوبي إذ ثبت ان المنطقة تحتوي على احتياطات نفطية تقدر نحو ٧,٥ مليار برميل وتبلغ كمية الانتاج النفطي بأكثر من ١,٣ مليون برميل نصف إنتاج المنطقة يعود الى ماليزيا وزادت الكميات المنتجة من البحر تدريجياً على مدى السنوات القليلة الماضية خصوصاً في الصين وماليزيا وفيتنام التي اكتشف فيها عام ١٩٩٧[٢٢].

أذ أدت الاكتشافات الى إثارة الشكوك حول جزر سبراتلي يمكن ان تكون منطقة غنية بالنفط غير مستقلة وتقع بالقرب من أكبر الدول المستهلكة للطاقة في العالم في المستقبل مما أعطى لتلك الجزر أهمية استراتيجية كبيرة ونشأت النزاعات حول

امتلاكها[٢٦]، لا توجد تقديرات احتياطية نفطية مؤكدة لجزر سبراتلي وبراسيل بسبب عدم وجود الحفر الاستكشافي بل تم استكشاف النفط أو الغاز بكميات تجارية، و تقدر الكميات النفطية المحتملة (لا الاحتياطيات المؤكدة) من جزر سبراتلي وبارسيل أن تصل الى (١-٥) مليار برميل من النفط وإجمالي كميات البحر يمكن أن تصل الى ٢١٣ مليار برميل، وحسب التقديرات الصينية يمكن ان يصل مستوى الانتاج المحتمل لجزر سبراتلي الى ١,٩ مليون برميل يومياً[٢٣].

تشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في(١٩٩٣-١٩٩٤) إن مجموع الاحتياطات المكتشفة وغير المكتشفة من الموارد في الاحواض البحرية في بحر الصين الجنوبي على ٢٨ مليار برميل ويمكن أن تستقر عن مستوى ذروة انتاج النفط في جزر سبراتلي ١٨٠,٠٠٠-٣٧٠,٠٠٠ برميل يومياً وهو نفس ترتيب الانتاج من حيث حجمها في بروناي وفيتنام[٢٤]. لاحظ الجدول (٢) الذي يوضح احتياطيات النفط والانتاج النفطي للدول المطلة على بحر الصين الجنوبي .

جدول (٢) احتياطات النفط المؤكدة والانتاج النفطي للدول المطلة على بحر الصين الجنوبي

الدولة	احتياطات النفط المؤكدة مليار برميل	انتاج النفط برميل/ يوم
بروناي	١.٣٥	١٤٥.٠٠٠
الصين	١	٢٩٠.٠٠٠
اندونيسيا	٠.٢	٤٦.٠٠٠
ماليزيا	٣.٩	٦٤٥.٠٠٠
الفلبين	٠.٢	١.٠٠٠
تايوان	٠.٠١	١.٠٠٠
تايلند	٠.٣	٥٩.٠٠٠
فيتنام	٠.٦	١٨.٠٠٠
المجموع	٧.٥	١.٣٦٧.٠٠٠

المصـــــدر: - الـــــنفط والغـــــاز في بحـــــر الصـــــين الجنـــــوبي،ص١، . http://www.globalsecurity.org/index.html.

الاحتياطات الموكدة السابقة تم اعتبارها ابتداءً من ١٩٨٠/١/١ وكمية الانتاج اليومي منذ عام ١٩٩٧ باستثناء إندونيسيا إذ تكون بياناتها اعتباراً من ١٩٩٦ أما جزر سبراتلي وبارسيل فلا يوجد لها احتياطات مؤكدة.

بعد ارتفاع حجم الاستهلاك الذي بلغ ٥,٥٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٣ في الوقت الذي قدر فيه احتياطي النفط المثبت على التوالي ب ١٨,٢٥ مليار برميل بحسب (اينيرداتا) و٢٣,٧ مليار برميل بحسب مجلة (بريتيش برتليوم) لإحصاء الطاقة العالمية اي معدل احتياطي من الانتاج يكفي لمدة تتراوح بين ١٥ و١٩ سنه بحسب هذه التقديرات ،ان مخزونات النفط البعيدة عن الشاطئ ترتفع الى ٩٦ مليار برميل ،ان الصين مع انتاج نفطي يصل الى ٣,٤ مليون برميل يوميا في العام ٢٠٠٣ و٣,٥ مليون برميل يوميا في العام ٢٠٠٤ اي٤,٤ ٪ من الانتاج العالمي ليست سوى المنتج العالمي الخامس وانتاجها القومي لم يعد يكفي استوردت في العام ٢٠٠٣ اكثر من مليوني برميل اي مئة مليون طن لكن ارتفاع حجم الواردات الصينية ليس بجديد ولو انه تسارع خلال هذه السنوات الاخيرة منذ عام ١٩٩٣ عرفت الواردات الصينية ارتفاعا بمعدل ٣٤٪ في السنه لكن بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ارتفعت بنسبة ٧٤٪من ٠,٨ مليون الى ١,٤ مليون برميل في اليوم[٢٥].

أما الغاز الطبيعي على الرغم من التغاضي عن كمياته إلا انها الاكثر وفرة من الموارد الهيدروكربونية في بحر الصين الجنوبي إذ ان معظم الحقول التي تم استكشافها في مناطق البحر من بروناي وإندونيسيا وماليزيا وتايلند والفلبين تحتوي على الغاز وليس النفط وتشير تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية إن ٦٠٪ -٧٠٪ من الموارد في المنطقة هي الغاز ومن المتوقع ان ينمو استخدام الغاز في المنطقة الى ٥٪ سنوياً اسرع من أي وقود أخر يصل الى ما يقارب ٢٠ ترليون قدم مكعب سنوياً.

ماليزيا ليست اكبر منتج للنفط فقط بل هي المسيطر على الغاز الطبيعي في المنطقة أيضاً وكانت حتى وقت قريب المصدر الرئيس للنمو في الانتاج الاقليمي وقد اعاق تطوير موارد الغاز الطبيعي خارج ماليزيا بسبب عدم وجود البنى التحتية.

تتفاوت تقديرات الغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي على نطاق واسع إذ يقدر احد التقارير الصينية ان هناك ٢٢٥ مليار برميل نفط مكافئ من النفط والغاز في جزر سبراتلي وحدها ٧٠٪ في الهيدروكربونات هي الغاز وإجمالي موارد الطاقة من الغاز

سيكون تقريباً ٩٠٠ ترليون قدم مكعب وهذا يعني إن مستويات الانتاج في جزر سبراتلي ما يقارب ١,٨ ترليون قدم مكعب سنوياً[٢٦]. لاحظ الجدول (٣) الذي يوضح احتياطيات وانتاج الغاز الطبيعي لدول بحر الصين الجنوبي.

جدول (٣)

احتياطات وانتاج الغاز الطبيعي لدول بحر الصين الجنوبي

الدولة	احتياطات مؤكدة للغاز (ترليون قدم مكعب)	انتاج النفط (قدم مكعب)
بروناي	١٤.١	٣٤٠
الصين	٣.٥	١٤١
اندونيسيا	٢٩.٧	٠
ماليزيا	٧٩.٨	١.٣٠٠
الفلبين	٢.٧	٣٠
تايوان	٢.٧	٣٠
تايلاند	٧.٠	٤٨٢
فيتنام	٦.٠	٣٠
المجموع	١٤٥.٥	٢٣٢٣

المصدر: النفط، الغاز في بحر الصين الجنوبي ، . http://www.globalsecurity.org/index.html .

تبين بعض التقارير ان بحر الصين الجنوبي بأكمله يحتوي على أكثر من(٢٠٠٠) ترليون قدم/ مكعب من موارد الغاز الطبيعي ويمكن ان تستقر مستويات الانتاج من الغاز الطبيعي لجزر سبراتلي (٠,٥) ترليون قدم/ مكعب سنوياً بنفس الترتيب من حيث حجمها لمستويات الانتاج في تايلند.

يعتبر الغاز من الموارد التي تلعب دوراً خطراً في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية ايضاً بالكيانات السياسية الدولية وعلاقتها ببناء قوة الدولة ومسيرة تطورها إذ يشكل المادة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين سواء من حيث كونها مادة بديلة مناسبة عن النفط وأقل ضرراً للبيئة لهذا فأن التحكم والسيطرة في المناطق الفنية بالغاز يعتبر بالنسبة الى القوى الكبرى وجهاً اساسياً للصراع الدولي في ابعاده الحالية فوفق تقرير لوكالة الطاقة الدولية الصادر عام ٢٠١١ بدأ العالم يدخل فيما اطلق عليه (بعصر الغاز الذهبي) لا يزال الغموض يكشف الاثار الجيوسياسية لهذا الاكتشاف وصولاً الى انعكاساته الواقعة على الطلب العالمي على الطاقة وألاهم اكتفاء الولايات المتحدة بعد أقل من عقد من الزمن مع إمساكها بورقة الغاز الصخري نتيجة لقوتها البحرية المهيمنة ونفوذها السياسي تملك واشنطن الكثير من العناصر في أية مواجهة حول مصادر الطاقة وأسواقها في المقابل تتمتع روسيا والكثير من الدول المنتجة بميزات احتياطها الاستراتيجي(٢٧).

أن استغلال البحار لا يتم بشكل مباشر وانما من خلال الاستثمار الامثل للموارد الطبيعية باستخدام التكنلوجيا وخصوصا الموارد المعدنية التي تشمل النفط والغاز الطبيعي والذي تمثل اهم موارد الطاقة للدول ،بالإضافة الى استخدامها في الملاحة من هذه الخصوصية للمجالات البحرية نشأت حقوق الدول الساحلية على المياه الملاصقة لها أو المتداخلة فيها فيما اصبحت المناطق البعيدة مجالا لحقوق جميع الدول سواء كانت ساحلية او حبيسة على هذا الاساس يعد العامل الجغرافي وما ينتج من مصالح حيوية عاملا اساسيا للسيادة على المياه بمختلف انواعها(٢٨).

الاستنتاجات :

١-موقع الدولة من أهم العوامل ذات التأثير المباشر عليها في تحديد قوتها الاقتصادية والعسكرية وكذلك سياستها الداخلية والخارجية ونوع القوة التي تعتمدها في حماية اراضيها.

٢- إن لموقع بحر الصين الجنوبي أهمية استراتيجية كبيرة للتنافس وربما يكون هو مسرح الصراع المقبل لاسيما بعدما اعادت الصين هيكلة قواتها العسكرية وبناء قوة بحرية

متفوقة قادرة ليس فقط على حماية مياهها الاقليمية الملاصقة والمنطقة الاقتصادية والجرف القاري بل أيضاً على صيانة مصالحها الحيوية المنتشرة في جميع انحاء العالم.

٣-أن تطور الصين المتسارع جعلها تحتاج الى كميات كبيرة ومضاعفة من الموارد المعدنية وخصوصا النفط والغاز أكبر مما كانت تحتاجه في السابق مما أدى الى اصرارها للسيطرة على البحر الجنوبي لاستغلال موارده.

٤- يعتبر طول الساحل من العوامل المهمة التي تحدد مدى اتساع المساحات البحرية للدولة الساحلية فضلا عن اعتماده عاملا جغرافيا مهما رئيسا تتم من خلاله رسم الحدود البحرية بين الدول المتشاطئة ويعد الامتداد الطويل للساحل البحري للدولة من المميزات التي تقترن بانتفاع الدولة من موقعها الجغرافي.

٥-أن سعي العديد من الدول الساحلية نحوه توسع مساحاتها البحرية وامتداد سيادتها المطلقة أدى الى تزيد حدة التوتر فيما بينها من أجل استغلال الثروات في المساحات البحرية المجاورة لها.

٦- تجاوز القانون الدولي من قبل الدول الاقليمية والدول المطلة على بحار واسعة لمحاولة تمديد مياهها الاقليمية على حساب المياه الدولية يعد خرقا وهذا ما يخلق مشكلات لكيفية وتصادم الآراء في تحديد الجرف القاري هل على اساس وجود الموارد المعدنية في المساحة البحرية ام على اساس طول الساحل الذي تملكه .

٧- ان صفة النفاذية الموارد المعدنية ومحدوديتها بشكل عام تضعها في حالة عدم استقرار عندما ترتبط بمقومات القوة للدولة، تحتوي البحار على كميات لا يستهان بها من موارد ومن أهمها هي الموارد غير المتجددة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي إذ يعتبر النفط من الموارد الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

Abstract

The study aims to clarify the geographical physical factors and natural of geographical location and maritime borders with neighboring countries and the impact of marine terrain and the presence of the islands, coasts and the impact of the conflict on the continental shelf and invest its resources among riparian states as international law acknowledged that those factors check neutrality in the process of the maritime border

between the states draw and define spaces Navy, which fall within the sovereignty of each nation and where the rights of economic exploitation and investment exercise.

قائمة المصادر و المراجع

١- الدبلومات الجيوسياسية رؤية الفريد ماهان، http;//the diplomat.com/2014/12 the geographica

٢- عبد المنعم عبد الوهاب، الخليج العربي والحدود للمياه الاقليمية للدول المطلة على الخليج. بحث في مجلة الجمعية الجغرافية، ١٩٧٥.

٣- عدنان السيد حسين ،الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر،ط٢، بيروت ، المؤسسة الجامعة للدراسات و للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦، ص٥٤.

٤- أمين قمورية، كنوز بحر الصين الجنوبي، تستدرج الحرب، جريدة النهار www.annahar.com ٥-حسين علي حسين ، بناء القوة البحرية مطلب او خيار، مجلة المسلح، http://almusallh.ly/ar/stratigystud/41-arabic/navy/562-build-navy

٦- برونـــــاي دار الســـــلام ،الســـــمات الجغرافيـــــة ، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Brunei/Sec02.doc_cvt.htm

٧- محمد عبد الرضا عبد جاسم ، الحدود القطرية -البحرينية دراسة في الجغرافيا السياسية ،رسالة ماجستير ،كلية الآداب ،جامعة الكوفة ،٢٠٠٩ ،ص ١٠.

٨- الامم المتحدة، القانون الدولي للبحار ١٩٨٢، المادة١٢١

٩- أكرم الوتري، الوجيز في القانون الدولي البحري، ط ١، بغداد، . ٢٠٠٨،ص ٦٧.

١٠- أكرم الوتري مصدر سابق ص ٩٦.

١١- المصدر نفسه ص ٩٦.

١٢- موسوعة المعرفة، جزر سبراتلي وجزر بارسيل، ٢٤ يوليو، ٢٠١١، http://www.marefa.org/index.php/

١٣- إدارة الصراعات، جزر سبراتلي- . http://www.globalsecurity.org/index.html.

١٤- الصين تنشئ محطة وقود لمنطقة متنازع عليها ببحر الصين الجنوبي، ٢٠١٥/١٢/١٤ ara.reuters.com

١٥- فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في الجغرافية الاقتصادية والسياسية، ط١، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٣٨.

١٦- محمد عبد الرضا عبد جاسم، اهمية المساحات البحرية للدول المتضررة جغرافيا دراسة في الجغرافيا السياسية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ،٢٠١٣، ص ٣٦.
١٧- - ابو لقمة ، الهادي مصطفى ومحمد علي الاعور، الجغرافيا البحرية، ط٢، مطبعة الدار الجماهيرية ، مصراته ،١٩٩٩،ص٥٩.
١٨- حسن رمضان سلامة ،اصول الجيمورفولوجيا ،ط٣ ، مطبعة دار المسيرة ،عمان ،٢٠١٠، ص٢١٤.
١٩- جغرافية الصين ، – http://arabic–cre.cn/ other/china- geography
٢٠- محمد عبد الرضا عبد جاسم ،اهمية المساحات البحرية المتجاورة للدول المتضررة جغرافيا ،مصدر سابق ،ص٤٣.
٢١- الموسوعة العربية، التقنيات والتكنلوجيا، استخراج النفط في البحر، العلوم التطبيقية، مجلد ٩٦.
٢٢- فيليب سيبيل ،الجغرافيات السياسية للبترول ، ترجمة نجاة الصليبي الطويل ، ابو ظبي ،الطبعة الاولى ،٢٠١٣ ، ص ٧٥.
٢٣- بحر الصين الجنوبي النفط والغاز، http://www.globalsecurity.org/index.html.
٢٤- بحر الصين الجنوبي النفط والغاز. . http://www.globalsecurity.org/index.html.
٢٥- المصدر نفسه ص١.
٢٦- المصدر نفسه، ص١.
٢٧- النفط والغاز في بحر الصين الجنوبي، مصدر سابق، ص٢.
٢٨- خطاب ابو دياب، صراعات النفوذ برسم حروب الغاز، القرم وشرق المتوسط وشمال إفريقيا، صحيفة العرب، ٢٠١٤.